

المصدر: السفير

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

أنان يتريث في التمديد لميليس ويرفض تسييس التحقيق ...

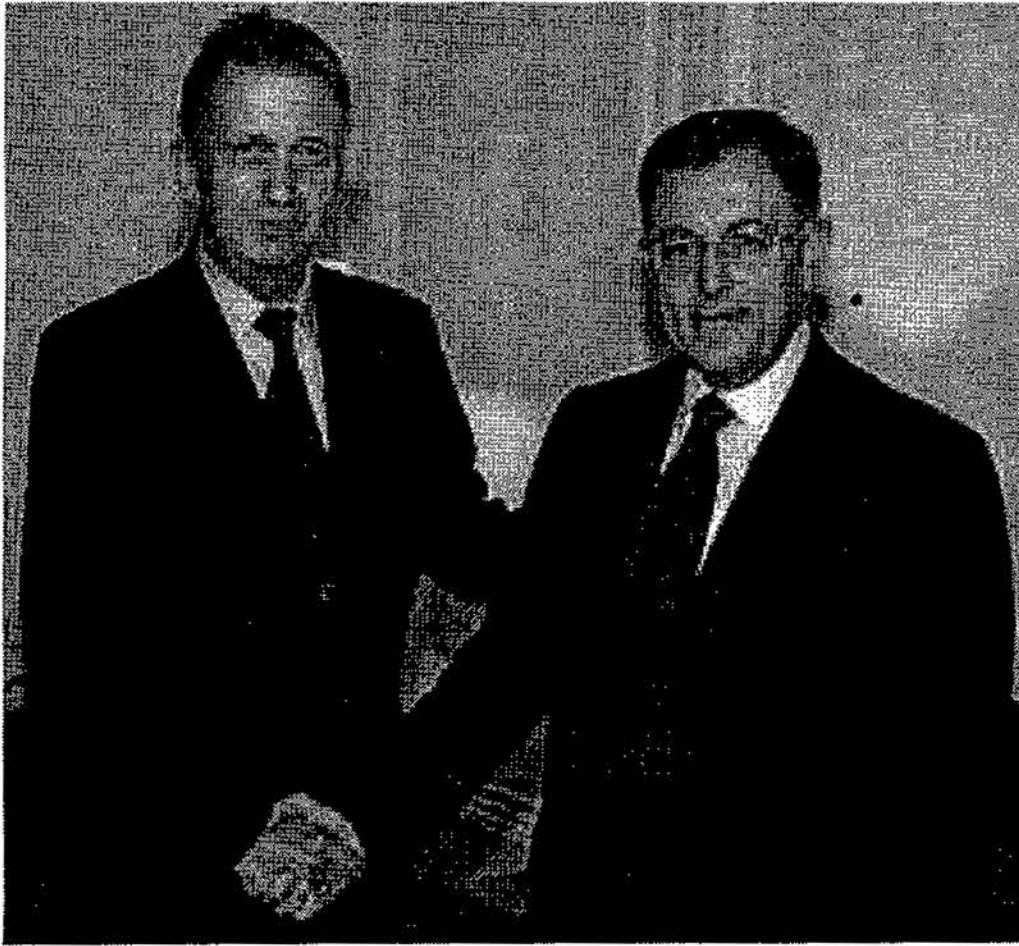
ولبنان يسعى لاسترداد الصديق

لارسن: <ذرائع المقاومة انتهت ... ونناقش نزع سلاح

المخيمات>>

فرنسا تؤكد دعمها للسنيرة واستعدادها للمساعدة في إعادة

<<هيكل الأجهزة>>



السنيرة ولارسن في باريس أمس (دالاتي ونهرا

بدأت مرحلة حبس الانفاس، في انتظار ما سيحمله التقرير الذي سيقدمه المحقق الدولي في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، القاضي الألماني ديتليف ميليس، الى الامين العام للامم المتحدة كوفي انان والقضاء اللبناني يوم الجمعة المقبل. وفي الوقت نفسه، بدأت مشاورات غير رسمية في عدد من العواصم الدولية المعنية بالملف اللبناني، حول كيفية

التعامل مع التقرير والخطوات التي ستليه، وبدا ان ثمة حماسة دولية لاعادة وضع القرار 1559 على الطاولة.

في هذا الاطار، لفت الانتباه الكلام الذي اطلقه الموفد الدولي تيري رود لارسن من باريس، امس، قبيل اجتماعه برئيس الحكومة فؤاد السنيورة حيث اكد <<ان مبررات المقاومة انتهت في لبنان>> وان الاتفاق اللبناني مع المنظمات الفلسطينية على منع الوجود المسلح خارج المخيمات <<ستليه آلية جديدة لاستكمال ازالة السلاح من داخل المخيمات نفسها>>، معتبرا ان الاولوية الآن هي للكشف عن حقيقة اغتيال الرئيس الحريري.

وفي موازاة ذلك، تبين ان التمديد لعمل لجنة التحقيق الدولية، حتى الخامس عشر من كانون الاول المقبل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية ليس محسوما حسب الامين العام للامم المتحدة الذي قال، امس، انه سيتريث في اتخاذ قرار التمديد في انتظار قراءة تقرير ميليس.

وفي الوقت نفسه، تواصلت الاجتماعات في بيروت بين القضاء اللبناني ولجنة التحقيق الدولية من اجل تبادل المعلومات والوثائق، فيما واصل المحقق العدلي القاضي الياس عيد استجواب عدد من الموقوفين في قضية اغتيال الحريري من غير القادة الامنيين، بعدما كان قد اصدر مذكرة توقيف بحق المواطن السوري محمد زهير سعيد الصديق الذي اوقف في باريس امس الاول بناء على مذكرة توقيف دولية وجرى استجوابه، امس، امام احد القضاة الفرنسيين تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنه بعد صدور تقرير ميليس في وقت لاحق.

على الصعيد السياسي، بدا ان ثمة خطوات سياسية قررتها قوى في الاكثرية النيابية، اولها مواكبة التحقيق الدولي في نيويورك، وثانيتها شن حملة سياسية واعلامية ضد رئيس الجمهورية اميل لحود اعتبارا من اليوم، وثالثتها قيام نواب من <<تيار المستقبل>> بجولة على عدد من السفارات، في طليعتها السفارة الاميركية في بيروت، من اجل تسليم رسالة تطالب بانشاء محكمة دولية في جريمة اغتيال الحريري، فضلا عن استمرار مشاورات فرقاء <<الاكثرية>> حول المرحلة المقبلة سياسيا ودستوريا وهو الأمر الذي كان أمس محور اللقاء الذي جمع في باريس رئيس كتلة تيار المستقبل سعد الحريري بقائد <<القوات اللبنانية>> الدكتور سمير جعجع الذي اجتمع ايضا برئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

أجواء باريس

وقد لخص مراسل <<السفير>> في باريس الزميل سامي كليب اجواء العاصمة الفرنسية امس في التقرير الآتي:

اجرى الرئيس السنيورة محادثات مع وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي الذي جدد التأكيد على وجوب استكمال تطبيق القرار 1559 مع تشديده على رغبة واستعداد فرنسا للوقوف الى جانب لبنان بغية الكشف عن حقيقة اغتيال الحريري والخطوات الواجب اتخاذها بعد نشر تقرير ميليس.

وإذ اكتفى بلازي بتصريح موجز بعد اللقاء أكد فيه وجوب انتظار التقرير فإن الموقف الفرنسي الرسمي سيصدر اليوم بعد لقاء السنيورة برئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان الذي يعتبر أكثر السياسيين الفرنسيين قربا من الرئيس جاك شيراك في الوقت الراهن وخليفته المحتمل في قصر الاليزيه.

وكان لقاء السنيورة مع بلازي قد أرجئ لحوالي الساعة تقريبا وترددت معلومات انه كان سيلغى، ولكن تبين ان سبب التأخير تقني بحت، بينما ألغى الوزير الفرنسي اجتماعه الذي كان من المفترض أن يعقده اليوم مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك بسبب اضطراره للمشاركة في اللقاءات الوزارية الدورية في بروكسيل.

وفي المعلومات التي رشحت عن لقاء السنيورة مع بلازي، أن رئيس الحكومة قدم للمسؤول الفرنسي عرضا سريعا للتطورات الأخيرة وللخطوات <<الكبيرة والحاسمة>> التي قطعها تقرير ديتليف ميليس إضافة إلى التقدم الهام في طريق استكمال تطبيق القرار 1559 حيث حصلت اختراقات كبيرة في العلاقة مع السلطة الفلسطينية بشأن السلاح الفلسطيني. وأشار السنيورة في تصريح للصحافيين الى انه عرض اهمية دعم فرنسا لطلب لبنان استمرار مفاعيل القرار 1595 حتى 15 كانون الاول.

وقالت مصادر مطلعة إن بلازي ابلى السنيورة دعم فرنسا الكامل لحكومته ووقوفها إلى جانب لبنان في هذه المرحلة الحساسة، كما كان حريصا على الاستماع إلى السنيورة وان فرنسا تقدر عمل الحكومة اللبنانية والخطوات التي قطعتها وهي تعمل على عدد من الاولويات بغية مساعدة لبنان في المراحل الهامة المقبلة التي ستلي نشر تقرير ميليس خصوصا لجهة

محاكمة المخططين والمنفذين، واستكمال تطبيق القرار الدولي وتحسين الظروف الاقتصادية للبنان.

ونقل مصدر دبلوماسي فرنسي عن دوست بلازي تشديده على أهمية كشف هوية منفذي الاغتيال والمحرضين عليه، كما اشار الى استعداد فرنسا لمساعدة لبنان على المستوى الثنائي وعلى مستوى الاتحاد الاوروبي لتعزيز دولة القانون والمساعدة في اعادة هيكلة الاجهزة القضائية والامنية.

وكان السنيورة قد التقى فور وصوله الى فرنسا أمس المبعوث الدولي الخاص تيري رود لارسن المكلف بالاشراف على تطبيق القرار 1559 وذلك قبل اجتماعه مع بلازي، على ان يجتمع اليوم برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ومن غير المنتظر ان تسفر زيارة السنيورة عن <<اختراقات>> سياسية ذلك ان العناوين السياسية تتم متابعتها مباشرة بين الرئيس جاك شيراك والنائب سعد الحريري حيث الاتصالات واللقاءات بين الجانبين شبه دورية، ولكن باريس <<تريد اعطاء زيارة رئيس الحكومة دعما معنويا في هذه المرحلة الدقيقة والهامة والصعبة التي يمر بها لبنان>> وفق توصيف مصدر فرنسي.

لارسن:

لا مبرر لاستمرار المقاومة

ولكن الموقف اللافت للانتباه جاء من لارسن الذي قال في لقاءات صحافية في باريس أمس، قبيل اجتماعه بالسنيورة <<ان القرار 1559 واضح بحيث ينص صراحة على نزع سلاح كل الميليشيات، وانا جئت بتكليف من الامين العام للامم المتحدة كوفي انان للقاء رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهناك تطورات مشجعة ذلك ان السنيورة قد التقى المنظمات الفلسطينية المقربة من سوريا وتلك الخاضعة لمنظمة التحرير وقد حصل اتفاق يقضي بالآلا تحمل الميليشيات الفلسطينية سلاحا خارج المخيمات وهناك محادثات حاليا لوضع آلية لنزع سلاح هذه المخيمات>>.

وفي رده على اسئلة اذاعة فرنسا الدولية حول المهلة القصوى المعطاة للحكومة اللبنانية لتطبيق القرار 1559، اجاب: <<انا في باريس لجمع المعلومات الكفيلة بالسماح للامين العام

للامم المتحدة بتقديم تقريره قريبا حول هذا الأمر وبعده سنواصل جهودنا لتطبيق القرار كاملا>>.

وقيل له ان الحكومة اللبنانية تقول ان <<حزب الله>> مقاوم فهل من جديد على الصعيد الاسرائيلي اللبناني ليجاد حل لمسألة المقاومة، فقال لارسن <<إن مجلس الامن الدولي قال عام 2000 ان اسرائيل انسحبت كليا من لبنان ولم يعد هناك بالتالي أي مبرر للمقاومة، فمجلس الامن هو الهيئة الدولية العليا التي قالت ان اسرائيل انسحبت كليا من الاراضي اللبنانية ولذلك لم يعد هناك من ذرائع تبرر بقاء ميليشيات المقاومة لانه لم يعد هناك شيء لمقاومته>>.

واستبعد المسؤول الدولي اي تطورات تفاوضية بين سوريا واسرائيل في الوقت الراهن معتبرا ان الاولوية تتمحور حاليا حول القرار 1559 وحول علاقات سوريا بلبنان، كما يجب التوصل الى توضيحات حول اغتيال الحريري و20 شخصا آخرين، ذلك انه يجب معرفة كيف حصلت المأساة ومن هو المسؤول، وطالما أن ذلك لم يحصل فهناك أمل ضئيل باستئناف المفاوضات>>.

وقالت مصادر مقربة من الامم المتحدة في باريس ان السنيورة حرص في باريس أمس على التذكير بما كان وعد به في نيويورك ومفاده ان لبنان <<حريص على تطبيق القرار 1559 وانه يواصل خطواته بهذا الاتجاه بحيث ان الاتفاق بشأن مستقبل السلاح الفلسطيني يفتح الطريق أمام أمرين، اولهما اقناع الاسرة الدولية بان الحكومة الجديدة في لبنان عازمة على الالتزام بالشرعية الدولية وبالتجاوب مع مطالب هذه الاسرة، والثاني الايحاء بان التفاوض والحوار هما الطريق الاسلم لتسوية الملفات الحساسة وبينها ملف <<حزب الله>>.

وتقول مصادر فلسطينية مسؤولة ان اللقاء الذي جرى في الاليزيه بين الرئيس شيراك

ومحمود عباس تطرق الى قضية السلاح الفلسطيني، ذلك ان الرئيس الفرنسي وعلى دأب عادته كلما التقى مسؤولا عربيا او دوليا له علاقة بلبنان يشدد على وجوب <<مساهمة الجميع في مساعدة لبنان على النهوض واستعادة عافيته ذلك ان استقراره سيساهم في استقرار المنطقة بمجملها>>. وتمنى على عباس مواصلة العلاقة الوثيقة مع الرئيس السنيورة لنزع فتيل السلاح الفلسطيني من على الاراضي اللبنانية والعمل على تشجيع مناخ السلام.

وتضيف المصادر الفلسطينية ان عباس حريص على التشديد أمام كل من يسأله عن السلاح الفلسطيني في لبنان على القول بان >>هذا السلاح لم يعد له ما يبرره وان ثمة اتفاقات حالية ومقبلة مع السلطة اللبنانية بغية ايجاد مخرج أمنية وسياسية واجتماعية للملف الفلسطيني في لبنان وحصر المسؤوليات الامنية بالسلطة اللبنانية>>.

وتنقل المصادر عن عباس قوله >>اننا حتى في الداخل الفلسطيني نحاول ان نحصر السلاح بالسلطات الفلسطينية الشرعية، فكيف يمكننا الا نفكر بالشيء نفسه للبنان ونحن على الطريق الصحيح، والسنيرة جدير بثقتنا الكاملة في هذا السياق>>.

وتشير المصادر نفسها الى أن >>السنيرة يتعاطى مع التقرير الدولي المنتظر بشأن اغتيال الحريري بكثير من الواقعية، حيث كرر أكثر من مرة حرصه على أن نتائج التقرير مهما كانت وجهتها فينبغي ان تساهم في حماية لبنان من جهة واعادة صياغة العلاقات اللبنانية السورية على أسس ثابتة من جهة ثانية>>.

قضية الصديق

وكانت مصادر قضائية لبنانية قد اكدت ان القضاء اللبناني يعكف على تحضير طلب الى فرنسا من اجل تسليمه المواطن السوري الصديق الموقوف في فرنسا، >>لتدخله>> في جريمة اغتيال الحريري ومحاولته تضليل التحقيق الدولي.

وكان الاتربول والشرطة الفرنسيان قد اوقفا الصديق، امس الاول، في منطقة ايفلين غربي باريس في انتظار قرار واضح بشأنه بعد صدور تقرير ميليس حيث مثل امس امام قاض فرنسي.

وقالت مصادر فرنسية مسؤولة ل>>السفير>> انه رغم عدم وجود اتفاقيات للتعاون القضائي بين لبنان وفرنسا إلا ان التعاون بين البلدين على المستويين الامني والقضائي ممتاز ما يسمح بالتنسيق بين الاجهزة القضائية.

واضافت المصادر ان لبنان وفرنسا غالبا ما يتجاوبان سريعا مع بعضهما البعض في المجالات القضائية والامنية >>وبالتالي فإن وضع الصديق يخضع لتطورات تقرير ميليس وما يحتاج اليه من مساعدة من فرنسا او غيرها>>. وقال القاضي الفرنسي هنري جينين ل>>خرويترز>> انه >>يتعين تسوية القضية بسرعة نسبيا>>.

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد رفضت التعليق على هذه القضية، وذلك لانها تعتبر ان

المسألة ليست من ضمن صلاحياتها وإنما تدخل في نطاق العدالة الفرنسية والجهاز القضائي وكذلك في نطاق وزارة الداخلية التي كانت معلوماتها شبه معدومة أمس حول ما قاله الشاهد السوري المزعوم.

وأشارت أوساط أخرى إلى أن الاستماع إلى شهادة المواطن السوري من شأنها أن تطل آخرين خصوصاً لجهة معرفة سبب واهداف زجه في قضية اغتيال الحريري بعدما تبين أن في الأمر علامات استفهام كثيرة حول بعض الشخصيات اللبنانية التي تعاطت مع قضيته على أساس أنها المفتاح الأبرز في ملف الاغتيال.

سوريا مرتاحة

لتوقيف الصديق

ونقل مراسل <<السفير>> في دمشق زياد حيدر عن مصادر سورية مطلعة ارتياحاً لتوقيف المجند الفار الصديق، وقالت المصادر ل<<السفير>> إن دمشق تنظر إلى هذه العملية باعتبارها <<أمراً إيجابياً>> بعدما تبين أن الرجل حاول تضليل التحقيق، وأشارت إلى أن التوقيف استند إلى ملفين قضائيين وأمنييين عن الصديق، قدمهما الجانب السوري إلى كل من لجنة التحقيق الدولية حين باشرت استماعها للشهود السوريين في دمشق وإلى السلطات الفرنسية قبل ذلك.

وإذا فضلت المصادر عدم الحديث عن <<الجهة التي يمكن أن تكون قد استخدمت الصديق في مهمة التضليل>>، أشارت إلى أن الرجل طلب اللجوء السياسي في فرنسا، بعدما وصل إليها قادماً من ماربيا في إسبانيا، التي جاء إليها من السعودية.

وكان آخر اتصال أجراه الصديق مع أسرته في دمشق في الثلاثين من شهر آب الماضي، حينما نقل عنه أخوه قوله إن <<قبة السماء فتحت له>> في إشارة إلى حصوله على الكثير من المال.

على صعيد آخر، توقعت المصادر السورية المطلعة ألا يطرأ أي تطور على العلاقات السورية الأميركية قبل ظهور نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الحريري بشكل نهائي والمتوقعة في منتصف شهر كانون الأول المقبل، أي موعد انتهاء عمل لجنة التحقيق الدولية حسب قرار مجلس الأمن الدولي.

أنان: التمديد غير محسوم

بدوره، صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه لن يتخذ قراراً حول تمديد التحقيق الدولي إلا بعد تلقيه التقرير الخاص بالقضية يوم الجمعة المقبل. وقال أنان للصحافيين <لقد تحدثت إلى ميليس ولكنني سأنتظر تقريره الكامل كي أتمكن من تكوين رأي حول ما إذا كان سيتم تمديد المهمة أم لا، وإذا ما مددنا التفويض فما الذي سيستتبع ذلك تحديداً وما الذي يحتاجون إلى فعله>.

وتابع أنان <آمل ألا يتعرض التقرير الذي هو تقرير فني أساساً للتسييس>، مضيفاً <أنا عازم على أن أجعله فنياً قدر الإمكان، وعدم السماح بتسييس العملية>. و أعلن أنان أنه لم تجر <أي مناقشة جدية> حول احتمال توسيع مهمة ميليس ليتمكن من التحقيق في ملابسات انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان. وقال <لقد قرأت الكثير من الأمور في الصحف إلا أنني لا أستطيع القول إن أي مناقشة جدية حصلت بهذا الشأن>.

وقال مندوب بريطانيا في مجلس الأمن أمير جونز باري إن أي قرار بشأن تقرير ميليس سيتخذ بعد تسلم مجلس الأمن نسخة منه، أي في الخامس والعشرين من الجاري.